استراتيجية التعليم العالي في ظل جائحة كورونا – جامعة المملكة إنموذجاً

عمر فخري الحديثي
كلية الحقوق، جامعة المملكة، مملكة البحرين
O.HADITHI@KU.EDU.BH

الخلاصة: منذ ديسمبر 2019 أعلنت جمهورية الصين الشعبية بداية تفشي الوباء في مدينة ووهان. ومنذ ذلك الحين بدأ هذا المرض بالانتشار في بقية المدن الصينية ومن ثم انتقل إلى دول العالم شيئاً فشيئاً بداية العام 2020 حتى أصبح وباءً بل جائحة عالمية حذرت منها منظمة الصحة العالمية وكبرى الدول التي فشلت بالسيطرة عليه مما تسبب بملايين الإصابات ومئات الألوف من الوفيات في مختلف دول العالم. ونتيجة لخطورة هذا الوباء وبالنظر إلى سرعة انتشار العدوى من شخص لآخر فقد اتخذت أغلب الدول إجراءات تحفظية واحترازية لمنع انتشاره والحد من تفشيه، ومن أبرز تلك الإجراءات التحولات التي طالت التعليم في مختلف دول العالم. حيث شهدت أنظمة التعليم فيها اضطراباً غير مسبوق وتعطيل لم يشهد له العالم مثيلاً من قبل، فقد أغلقت الجامعات والمدارس أبوابها وظهرت الحاجة الملحة إلى تغيير في سياسة التعليم واستراتيجياته ليتحول من مجرد تعليم تقليدي إلى تعليم يتخذ من التقنية والتطور التكنولوجي مخرجاً وبديلاً مثالياً لتعويض ذلك الاغلاق في المؤسسات التعليمية ليتحول التعليم شيئاً فشيئاً إلى تعليم إلكتروني بالكامل وإلى تعليم هجين في حالات أخرى يجمع بين التعليم التقليدي الحضوري والتعليم الالكتروني عن بعد.

الكلمات المفتاحية: كورونا، الجائحة، الاستراتيجية، التعليم.

The strategy of Higher Education in Light of Corona Pandemic Kingdom University as a Model

Abstract: Since December 2019, the People's Republic of China has announced the beginning of an epidemic in Wuhan. Since then, this disease began to spread in the rest of the Chinese cities and then transmitted to the countries of the world little by little at the beginning of the year 2020, until it became a pandemic, but a global pandemic that the World Health Organization and major countries that failed to control, have warned, causing millions of injuries and hundreds of thousands of deaths in various countries. As a result of the seriousness of this epidemic, given the rapid spread of infection from one person to another, most countries have taken precautionary and conservative procedures to prevent and limit its spread. Among the most prominent procedures are, the transformations that affected education in various countries of the world where the education systems have witnessed unprecedented turmoil and disruption that the world has not witnessed before. Due to the closure of universities and schools closed, the urgent need for a change in education policy and strategies emerged to transform from mere traditional education to education that takes technology and technological development as an exit and an ideal alternative to compensate for that closure in educational institutions. Consequently, education is gradually transformed into fully e-learning and hybrid education in other cases, combining traditional or on-ground education and distance or e-learning. Thus, education strategies also became subject to change and modification to suit the requirements of education in light of the pandemic and to include modern technical methods in education.

Keywords: covid 19, pandemic, strategy, education.

إشكالية الدراسة:

تثير الدراسة في الموضوع المتقدم بيانه إشكاليات عدة من أهمها، هل أن الإنتقال من التعليم التقليدي إلى التعليم الإلكتروني (عن بعد) في مؤسسات التعليم العالي سيحقق مبتغاه بتحقق مواصفات البرنامج الدراسي على طلبته؟ وهل أن مخرجات التعليم سيتم ضمانها وتحققها من خلال تغير الأساليب والاستراتيجيات في ذلك التعليم؟ وهل أن مؤسسات التعليم العالي مستعدة لتقبل وخوض تلك التجربة من خلال تغير المفاهيم لدى الكوادر الأكاديمية والتدريسية؟ وهل أن البنى التحتية لتلك المؤسسات قادرة على مواكبة تلك التغيرات؟ هذه الإشكاليات والتساؤلات وغيرها سنحاول الإجابة عليها ومعالجتها من خلال الدراسة التي سنقوم بها بإذنه تعالى.

أهمية البحث:

تتلخص أهمية البحث في التعرف على استراتيجية التعليم العالي في ظل جائحة كورونا وتسليط الضوء على مفهوم التعليم الالكتروني ومدى ملائمته وأهميته في ضمان جودة التعليم لمؤسسات التعليم العالي وكيفية ضمان تحقق المخرجات التعليمية الهادفة لمختلف البرامج الدراسية، كذلك تكمن أهمية الدراسة في معرفة تحديات التعليم الألكتروني وصولاً إلى كيفية صياغة استراتيجيات التعليم ومخرجات التعلم وفق المفهوم الحالي للتعليم الالكتروني.

منهج الدراسة:

سوف تعتمد هذه الدراسة بشكل أساسي على المنهج الوصفي التحليلي التأصيلي في بناء الإطار النظري للدراسة فضلاً عن المنهج التجريبي والتطبيقي الذي يعتمد على التجربة العملية للتعليم العالي في ظل الجائحة في مملكة البحرين عموماً وفي جامعة المملكة خصوصاً.

خطة البحث :

ارتأينا أن نبحث الموضوع في ثلاثة مباحث ووفق الخطة الآتية:

المبحث الأول: ماهية التعليم الألكتروني

المبحث الثاني: الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في مملكة البحرين 2014 – 2024

المبحث الثالث: الاستراتيجيات المستخدمة في التعليم في جامعة المملكة في ظل جائحة كورونا

المبحث الأول

ماهية التعليم الألكتروني

يثير موضوع التعليم الألكتروني مسألة مهمة وهي ماذا نقصد به؟ وما أساليبه وطرقه؟ وهل هو ذاته التعليم عن بعد أم أن له مفاهيم أخرى؟ وهل يمكن استخدامه في التعليم العادي جنباً إلى جنب مع التعليم الحضوري الوجاهي من خلال استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة في الصفوف الدراسية من حاسبات ومكتبات رقمية وهواتف ذكية ووسائل تواصل ألكترونية وغيرها؟ وبعبارة أخرى مدى إمكانية استخدام التعليم المدمج الذي يجمع بين التعليم المباشر الوجاهي وبين التعليم المعزز بالتقنيات الألكترونية الحديثة. ولهذا سنتناول في هذا المبحث المفاهيم الخاصة بالتعليم الألكتروني حيث أن هذا التعليم هو الذي اتجهت له أغلب الجامعات في العالم بعد جائحة كورونا والذي سنقسمه إلى مطلبين نتناول في أولها مفهوم التعليم الألكتروني وأنواعه، بينما نخصص ثانيها للكلام عن خصائص و التعليم الألكتروني وتحدياته.

المطلب الأول

مفهوم التعليم الألكتروني وأنواعه

شهد العالم في العقدين الماضيين تطورات تكنولوجية وانفجارات تقنية ومعلوماتية متلاحقة وسريعة، وقد عملت الدول على بذل الكثير من الجهد لمواكبة هذه التطورات بما ينعكس إيجابا على تجويد المرافق العامة، ومن هنا فإن الخبراء التقنيين والاقتصاديين والأكاديميين جميعهم مهتمون بالتطورات التكنولوجية السريعة الأخيرة وما تنطوي عليه من تغييرات في المستقبل، وهذا يؤدي إلى جعل الحياة بالتأكيد أسهل وأكثر أمنا، وقد انعكس هذا التوظيف الإيجابي على سلوك عام يقتضي "رقمنة" الخدمات، والانتقال المرن للمؤسسات والمرافق العامة من الخدمات التقليدية إلى خدمات الكترونية (من دون ورق Paperless)، بجهد أقل من المعهود من جهة وكذلك التكاليف، وبجودة عالية من جهة أخرى. ويختلف مفهوم التعليم الألكتروني باختلاف الغرض من تطبيقه، فذهب البعض إلى تعريفه بحسب الوسائل المستخدمة بعدّه التعليم الذي تستخدم به وسائل التقنيات الحديثة، حيث عرف بأنه" منظومة تفاعلية ترتبط بالعملية التعليمية التعلمية وتقوم هذه المنظومة على وجود بيئة ألكترونية رقمية تعرض للطالب المقررات والأنشطة بواسطة الشبكات الألكترونية والأجهزة الذكية". كما عرفه البعض الآخر بأنه" العملية المخططة والهادفة التي يتفاعل بها الطلبة مع أعضاء هيئة التدريس لتحقيق أهداف ونتاجات محددة من خلال توظيف البرمجيات التعليمية التفاعلية والشبكات الإلكترونية والأجهزة الذكية لضمان التباعد الجسدي بسبب ظروف معينة (سحر واخرون: 2020).

أما البعض الآخر فعرفه من خلال إقرانه بالتعليم عن بعد فعرفه بأنه "تعليم نظامي منظم تتباعد فيه مجموعات التعلم وتستخدم فيه نظم الاتصالات التفاعلية لربط المتعلمين والمصادر التعليمية والمعلمين سوياً" وهناك أربعة مكونات أساسية لهذا التعريف الأول يتمثل بأن هذا النوع من التعليم يقوم على فكرة المؤسسات النظامية، وهذا ما

يميز مفهوم التعليم عن بعد عن مفهوم التعلم الذاتي، أو الدراسة المستقلة، والمؤسسات المشار إليها في التعريف قد تكون مدارس تقليدية، أو كليات. وبالرغم من هذا يزداد عدد المؤسسات غير التقليدية التي تقدم تعليماً وتدريباً عن بعد للملتحقين بها؛ فعديد من الشركات التجارية ومؤسسات إدارة الأعمال تقدم تعليماً وتدريباً عن بعد. ومعظم التربويين والمدربين يؤيدون اعتماد تلك المؤسسات التي تقدم تدريباً أو تعليماً عن بعد وذلك من أجل إضافة المصداقية لهذا النوع من التعليم، ومن أجل زيادة كفاءة التعلم المقدم من خلاله، بما في ذلك إمكانية الحصول على شهادات معتمدة تعليمياً ومؤسسياً .أما المكون الثاني فيتمثل بمفهوم التباعد بين المعلم والطالب، وقد يظن البعض أن هذا التباعد هو تباعد مكاني فقط؛ فالمعلم يكون في مكان والطالب في مكان آخر، ولكن هذ ا المكون يتضمن أيضاً التباعد الزماني بين المعلم والطالب، فالتعليم غير المتزامن عن بعد يعني تقديم التعليم في وقت ما واستقباله من جانب الطالب في وقت آخر، أو في أي وقت يختارونه، وأخيرا فلا بد من تحديد واعٍ لدرجة التباعد الزماني أو المكاني بين المعلم والطالب ، وبمعنى أخر؛ فإن المعلمين على علم كامل وتام بالمفاهيم المقدمة في المقرر والتي قد لا يعيها الطالب، وفي هذه الحالة؛ فلا بد أن يكون اختزال التباعد هو هدف وغاية لنظام التعليم عن بعد .أما المكون الثالث: فهو الاتصالات التفاعلية؛ وهذا التفاعل قد يكون متزامناً أو غير متزامن في نفس الوقت أو في أوقات مختلفة، وهذا التفاعل هام للغاية ولكن ليس على حساب المحتوى التعليمي، وبمعنى آخر؛ فمن المهم أن نوفر تفاعلاً مناسباً للمتعلمين لكي يتفاعلوا مع بعضهم البعض أو مع مصادر التعلم أو مع معلميهم، وإذا كان هذا التفاعل ليس من أولويات التعلم، ألا أنه يجب أن يكون متاحاً للمتعلمين، وشائعاً فيما بينهم، بل ومناسباً للاستخدام، ومتاحاً في أي وقت.أما المكون الرابع فهو الربط بين المتعلمين والمصادر والمعلمين سوياً بمعنى أن هناك معلمين يتفاعلون مع الطلاب ومع تلك المصادر التعليمية المتاحة لجعل التعليم ممكناً. وهذه المصادر لا بد وأن تخضع لإجراءات التصميم التعليمي المناسبة حتى يمكن استيعابها ضمن الخبرات التعليمية للمتعلم؛ وبالتالي تعزيز التعلم، وقد تتضمن هذه المصادر مصادر مرئية، أو محسوسة، أو مسموعة. ويتضمن مفهوم "التعليم عن بعد" هذه المكونات الأربعة؛ فإذا غابت إحدى هذه المكونات أو بعض منها فسوف يختلف الوضع عما هو مفروض أن يكون عليه مفهوم التعليم عن بعد، ومن المهم أن نلاحظ أن التعليم عن بعد يتضمن عمليتي التعليم والتعلم عن بعد في آن واحد، ولذلك فإن تطوير وتصميم وإدارة وتقييم التعليم يقع تحت مفهوم التعليم عن بعد بينما تقع الاستفادة من كل الخبرات التعليمية في مجال التعلم تحت مفهوم التعلم عن بعد (سيمونسن: 2015).

وحقيقة الأمر أن هذا الإختلاف في التعريف يعود للغرض الذي من أجله يطبق التعليم الألكتروني، فأحياناً يستخدم هذا التعليم ليكون الغرض منه ربط التعليم بوسائل التقنيات الحديثة من أجهزة حاسوب أو أجهزة ذكية وغيرها ويكون بالتالي الغرض منه هو تنويع الوسائل التعليمية التي يستخدمها المعلمون والتي يتحقق من خلالها

الفائدة المرجوة من نقل المعلومة إلى الطالب أو المتلقي. وقد يكون الغرض من استخدام ذلك التعليم هو بسبب التباعد الذي تفرضه ظروف معينة والذي قد يكون بسبب أن طبيعة المؤسسة التعليمية أنها لا تشترط حضور فعلي لطلابها وإنما من الممكن أن يتلقون التعليم من خلالها حتى ولو تباعدت الأماكن، وقد تفرضه ظروف صحية معينة كما هو الحال الذي فرضته جائحة كورونا والقت بظلاله على التعليم . وقد يكون الغرض من استخدامه هو الجمع ما بين النظامين معاً فقد يكون هناك تعليم حضوري ومع ذلك تقدم بعض الفروض الدراسية أو بعض الاختبارات وحتى محاضرات معينة بواسطة استخدام التعليم الألكتروني من خلال برامج تعليمية محددة تستخدمها المؤسسة التعليمية.

وعلى هذا الأساس يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من التعليم الألكتروني هي (ضو: ص5):

1- التعليم الألكتروني المتزامن.

2- التعليم الألكتروني غير المتزامن.

3- التعليم الألكتروني المدمج.

وحقيقة يمكننا تعريف التعليم الألكتروني بأنه "التعليم الذي تستخدم فيه الوسائل التقنية الحديثة من أجهزة حاسوب أو أجهزة ذكية أو الشبكة الألكترونية (الإنترنت) أو غيرها في التعليم سواء كان الغرض منها دمج التقنية الألكترونية الحديثة بالتعليم أو بالاستعاضة بها عن طرق التعليم التقليدية التي تتحقق من خلال حضور فعلي للطالب إلى المؤسسة التعليمية".

المطلب الثاني

خصائص وتحديات التعليم الألكتروني

بالرغم من المعوقات التي تكتنف عملية تطبيق التعليم الألكتروني والتي سنأتي على ذكرها لاحقاً، ألا إنه يحقق ميزات عدة يمكن تحديدها بالآتي(الشهراني:1430هـ):

1- التعليم الألكتروني يزيد الفاعلية في دور الطالب أثناء عملية التعلم ويجعل دوره أساسياً، كما ينمي لديه مهارة التعلم الذاتي والتعلم المستمر كونه يسهم في توفير جو من الخصوصية للطالب ويتيح له فرصة التعلم وفق قدراته دون الخوف من الحرج أمام الأقران.

2- أنه يوفر الكثير من الوقت فضلاً عن أنه فرصة للتواصل بين الطالب والمنهج طول الوقت.

3- تنوع وسائل وطرق إيصال المعلومة من خلال وسائط مختلفة مرئية أو مسموعة أو مقروءة.

4- أنه يوفر إمكانية تعليم أعدادٍ أكبر من الطلبة في الوقت نفسه لأنه يتيح التعليم دون التزام بالحضور الفعلي وما يكتنفه من صعوبات.

5- سهولة وتعدد طرق تقييم تطور الطالب وتعلمه.

وتأتي كل هذا الميزات وأخرى غيرها للخصائص التي يتميز بها التعليم الألكتروني والتي يمكن تلخيصها بالآتي:

1. التعليم الإلكتروني ليس تعليما يقدم بطريقة عشوائية مع التعليم النظامي المدرسي بل هو منظومة مخطط لها ومصممة تصميما جيدا بناء على المنحى المنظومي، لها مدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها والتغذية الراجعة.

2. التعليم الإلكتروني لا يهتم بتقديم المحتوى التعليمي فقط بل يهتم بكل عناصر ومكونات البرنامج التعليمي من أهداف ومحتوى وطرائق تقديم المعلومات وأنشطة ومصادر التعلم المختلفة وأساليب التقويم المناسبة.

3. التعلم الإلكتروني لا يعنى بالعملية التعليمية وتقديم المقررات التعليمية فقط، بل أيضاً بتقديم البرامج التدريبية أثناء الخدمة للمعلمين.

4. التعليم الإلكتروني يغير صورة الفصل التقليدي التي تتمثل في الشرح والإلقاء من قبل المعلم والإيضاحات والحفظ والاستظهار من قبل التلميذ إلى بيئة تعليمية تفاعلية تقوم على التفاعل بين المتعلم ومصادر التعليم المختلفة وبينه وبين زملائه.

5. يعتمد التعليم الإلكتروني على استخدام الوسائط الإلكترونية التفاعلية للتواصل بين المتعلم والمعلم وبين المتعلم ومحتوى التعلم ويحاول الاستفادة مما تقدمه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الجديد وتوظيفه في العملية التعليمية.

6. ليس كل تعلم الكتروني تعلم عن بعد، وإنما يمكن أيضا أن يتم داخل جدران الفصل الدراسي بوجود المعلم.

7. يدعم التعليم الإلكتروني مبدأ التعليم الذاتي والتعلم المستمر مدى الحياة.

8 . قد يكون التعليم الإلكتروني مكملا للتعليم الصفي أو شاملا ومنفصلا عن التعليم الصفي مثل (المدرسة أو الجامعة الافتراضية) (الرؤوف:2014).

تحديات التعليم الألكتروني:

يشكل التعليم الألكتروني بأنواعه المختلفة سواء أكان تعليماً عن بُعد أم تعليماً مدمجاً أم تعليماً مستقلاً تحدياً كبيراً إن من الناحية الإقتصادية أو الموارد البشرية أو الإستعداد النفسي. ويمكن إجمال أهم تلك التحديات بالآتي:

1- عدم الاستعداد الفعلي للمعلمين لهذه المرحلة الانتقالية المفاجئة، إذ إن نسبة كبيرة من المعلمين لم تكن لديها الوسائل اللازمة التي تمكنها من دعم التعليم الألكتروني. وبعض المعلمين لا يملك خبرة كافية في الجانب التقني التي تسمح بإدارة عملية التعلم وتنفيذها على أكمل وجه، أو في صناعة المحتوى التعليمي الملائم. (موقع الالكتروني، 2021)

2- التحديات التقنية في البنى التحتية والأساسية لتكنولوجيا المعلومات وضعف شبكات الإتصال، حيث أن هناك عجز في الإمكانيات المادية والنقص الكبير في التقنيات الرئيسية للتعليم الألكتروني التي تعاني منه المؤسسات التعليمية.

3- التحديات الناتجة عن المستوى الاقتصادي والأكاديمي والتي تتلخص بعدم توافر الأجهزة الكافية للطلاب في المؤسسات التعليمية فضلاً عن قلة وعي المجتمع بالتعليم الألكتروني والنظر اليه بسلبية مما يحد من أهدافه ومزاياه.

4- التحديات التشريعية والقانونية للتحول إلى التعليم الألكتروني بما يواكب التطورات الحديثة ويضمن حماية حرية التفكير وتحصيل المعرفة حيث يتطلب ذلك تعديل في بعض القوانين التي تقف عقبة في طريق التعامل الألكتروني (ضو: ص8).

5- العزلة والوحدة التي قد يتسبب بها التعليم الألكتروني بسبب عدم تفاعل الطلبة مع بعضهم البعض بطريقة مباشرة وتركيز التفاعل مع أجهزة الحواسب والهواتف الذكية وغيرها.

6- الخصوصية والسرية حيث إن حدوث هجمات متوقعة على المواقع الرئيسية في الإنترنت، أثرت على المعلمين والتربويين ووضعت في أذهانهم العديد من الأسئلة حول تأثير ذلك على التعليم الإلكتروني مستقبلاً ولذا فإن اختراق المحتوى والامتحانات من أهم معوقات التعليم الإلكتروني (الزاحي:2012).

7- التركيز على التعلم من خلال التعليم الإلكتروني يضعف مهارات الكتابة والإملاء لدى الطلاب، وهذه من أكبر السلبيات والتحديات التي تواجه المعلمين والمتعلمين في التعليم الألكتروني، حيث أن التركيز على الأجهزة في أداء المهام والاختبارات سيشكل ضعفاً لدى أغلب الطلبة في مهارة الكتابة اليدوية وبالتالي ضعف القدرات الإملائية في الكتابة.

8- تأثير استخدام الوسائل التقنية على الصحة العامة، حيث أن التعامل مع الأجهزة وطول الجلوس أمام الحاسب الآلي قد يكون له تأثيرات سلبية على صحة الطلاب.

ومع ذلك فإن هذه التحديات والصعوبات يمكن تجاوزها ومعالجتها وبالتالي يكون للتعليم الألكتروني فعالية كبيرة وذلك من خلال قيام المعلمين والمدرسين بالآتي (سحر واخرون:2020):

1- تنظيم المحتوى التعليمي، فقد يلجأ المعلمون إلى تبني تصميم تعليمي لإعداد مادة تعليمية تحقق الأهداف بفاعلية، ودراسة احتياجات الطلاب التعليمية، وتحديد الأهداف والوسائل المناسبة لتحقيقها، واختيار أدوات القياس والتغذية الراجعة.

2 - اختيار الوسائل التعليمية المناسبة، وفي التعليم الألكتروني يتحدد اختيار الوسائل التعليمية باختيار البرمجية التعليمية المناسبة للتواصل، ووسيلة التواصل الفعالة والمنتشرة بين الطلبة.

3 تحديد أدوات القياس، لأن التعليم الألكتروني يعاني من ضعف في موثوقية التقييم وصعوبة ضبط تنفيذ الاختبارات، وتعذر عملية المراقبة تفادياً للغش، فقد يلجأ المعلمون إلى التقويم التكويني من خلال التفاعل مع الطلبة، أو استخدام التقويم الحقيقي.

4 – تفريد التعلم وتلبية إحتياجات وأنماط التعلم المختلفة، وذلك بمراعاة تنوع أنماط التعلم بين الطلبة، ومراعاة كفاياتهم الحاسوبية، ومراعاة ظروفهم من حيث أوقات الدراسة واختلاف جودة الشبكات والأجهزة لديهم.

5 – النمو المهني وتحسين المعلم باستمرار لكفاياته الألكترونية، وتحسين مستوى الجاهزية لاستخدام التكنولوجيا الحديثة في عملية التعليم.

المبحث الثاني

الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في مملكة البحرين 2014 – 2024

يلعب التعليم العالي في مملكة البحرين دوراً محورياً بالغ الأهمية في النمو الاقتصادي والاستثمار والابتكار، حيث أن هذا القطاع المهم لهو في حاجة إلى رؤية استراتيجية وذلك من أجل مواجهة تحديات المستقبل. وتأتي الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي للمساهمة في صياغة مشروع وطني لتطوير التعليم العالي بما يتوافق مع رؤية البحرين 2030 من خلال ربط هذا القطاع مع التكنولوجيا والريادة والإبداع بما يخدم تلك الرؤية ويقدم لها أفكاراً ريادية متجددة تمكن من مواجهة التحديات المستقبلية وتحسن من المستوى في مجال التنافسية العالمية. فالتعليم العالي بصفته قضية وطنية يُعنى بتنمية رأس المال البشري والاستثمار الأمثل به فإنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتلك الرؤية وبما يمكن أن ينتج عنها من ازدهار اقتصادي واجتماعي وسياسي. فبالرغم من المكتسبات التي حققها قطاع التعليم العالي خلال العقود الماضية، إلا أن التطورات العالمية المتسارعة في مختلف المسارات تفرض على الجميع مسؤوليات جسام لإيجاد توازن أفضل بين مخرجات التعليم العالي وتوظيف نتائجه في صالح الفرد والمجتمع (موقع الكتروني:2022).

ولغرض تطوير التعليم العالي في مملكة البحرين والذي من شأنه أن يلبي احتياجات التعليم وأنماط الحياة الثقافية لشريحة واسعة من طلبة دول مجلس التعاون الخليجي والدول الأخرى ولتلبية الاحتياجات الأساسية والتطلعات العليا لقطاع التعليم العالي، فقد وضعت المملكة رؤية استراتيجية للتعليم العالي 2014 – 2024 تضمنت الأفكار والمبادئ الأساسية التي سيستند عليها قطاع التعليم العالي خلال السنوات القادمة، ومنها نظرات مستقبلية حول استخدام التكنولوجيا في التعليم ومنها إلى التعليم الألكتروني.

ولهذا سنبحث أهم المبادئ التي وردت في تلك الاستراتيجية والمتعلقة بموضوع بحثنا وكيف كان لهذه المبادئ الاستراتيجية دور مهم في مواصلة التعليم العالي في الجامعات البحرينية العامة والخاصة بعد الجائحة، حيث سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين نتناول في أولها خيارات التعليم والتعلم وفق استراتيجية التعليم العالي في مملكة البحرين 2014 – 2024، بينما نبحث في الثاني آليات توظيف التكنولوجيا الحديثة في التعليم العالي.

المطلب الأول

خيارات التعليم والتعلم وفق استراتيجية التعليم العالي في مملكة البحرين 2014 – 2024

تضمنت استراتيجية التعليم العالي في مملكة البحرين مبادئ مهمة الغرض منها إعداد قطاع التعليم العالي بحيث يستجيب للأولويات الإقليمية والوطنية الحالية والمستقبلية، حيث أن التركيز على المهارات المستقبلية سيساعد في معالجة عدم التوافق بين التعليم العالي وسوق العمل والذي أدى إلى تفاقم البطالة بين الخريجين، في الوقت الذي يعاني فيه أصحاب العمل في غالب الأحيان عدم امتلاك الخريج لمهارات العمل وفق متطلبات سوق العمل في القرن الحالي حسب التطورات التي يشهدها العالم حالياً ومستقبلياً. ولهذا كان لا بد من تحسين الروابط بين التعليم العالي وبين التعليم المهني والتعليم المستمر من أجل تقديم الخيارات الأفضل للتعلم والتعليم وكذلك لمواجهة متطلبات سوق العمل الحالية والمستقبلية وذلك من خلال إتاحة خيارات التعليم والتعلم في مؤسسات التعليم العالي والذي بدوره سيساعد الشباب البحريني في معالجة التحديات الرئيسية في القدرة على الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي وبالتالي إضافة المزيد من التخصصات المهنية والتطور الأكاديمي للمواد المطلوبة والذي سوف يساعد على تحقيق رؤية للمستقبل. فنظام التعليم العالي يجب أن لا يضمن القبول لجميع الذين لديهم القدرة فقط، بل يجب أن يستجيب للتغيرات في احتياجات رأس المال البشري. ولهذا فإنه ينبغي أن يتم تشجيع إعادة التوازن الأكاديمي مع زيادة التركيز على البرامج ذات الصلة بالسوق المحلي والإقليمي.

إن تطوير خيارات التعليم والتعلم سيحقق فوائد جمة أهمها الآتي:

1- إدارة تدفق الطلبة عبر المسارات التعليمية المختلفة.

2- تقديم برامج تتماشى مع الأولويات الوطنية وقطاعات النمو الاقتصادي الرئيسية.

3- توزيع أفضل للموارد.

4- تكامل مسارات التعليم ما بعد مرحلة الثانوية.

5- استدامة العملية التعليمية المؤسسية .

ولهذا تقترح الاستراتيجية التركيز على ثلاثة مجالات ذات أولوية لهذا المحور هي (موقع الكتروني:2022):

1-التخطيط والتنسيق:

وذلك من خلال تحسين نمو رأس المال البشري من خلال التنسيق والحوكمة الأفضل للتعليم العالي وكذلك التدريب في جهات العمل المتخصصة، فضلاً عن التخطيط للطلب على المدى البعيد لجميع المستويات من خلال جمع البيانات وكذلك المتوقع بشكل منتظم.

2- تعزيز عمليات التصنيف والتنوع وانتقال الطلبة:

حيث يجب النظر في تطوير مسارات التعليم ورفع الوعي بخيارات وفرص الرؤية المستقبلية لسوق العمل من خلال تطوير مسارات كاملة عبر مستويات التعليم المتاحة أو التي ستتاح مستقبلاً.

3- القدرة على تحمل التكاليف:

لقد تضمنت الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في مملكة البحرين محوراً مهماً حول كيفية تمكين الطلبة من المهارات التي يتطلبها سوق العمل المستقبلي بحيث يستجيب للأولويات الإقليمية والوطنية الحالية والمستقبلية. فالتركيز على المهارات المستقبلية سيساعد في معالجة عدم التوافق بين التعليم العالي وسوق العمل والذي أدى إلى تفاقم البطالة بين الشباب، كما يعاني أرباب العمل في كثير من الأحيان من عدم امتلاك الخريجين لمهارات القرن الواحد والعشرين، وهذا مهم بشكل خاص لقطاع التعليم من حيث تزويد الخريجين بالمهارات الأساسية للدخول والسعي في سوق العمل. إذ يجب أن يستجيب التعليم العالي للاحتياجات الاقتصادية مع التركيز على تلبية احتياجات قطاع العمل والصناعة من المهارات المطلوبة، وتعظيم إمكانات الابتكار وتعزيز إنتاج المعرفة ونقلها. فعالم العمل يتعرض لتغيرات متسارعة وغير متوقعة عكس التعليم وتتولد عنه وظائف تخصصية متعددة مما يخلق مشكلة تتمثل في أن فرص العمل المتاحة في القطاع الخاص تتم في ظل سوق متغير باستمرار. (موقع الالكتروني، 2022م)

المطلب الثاني

توظيف التكنولوجيا الحديثة في التعليم العالي

إن التكنولوجيا هي التطبيقات العملية للمعرفة العلمية في مختلف المجالات ذات الفائدة المباشرة لحياة الإنسان، وبمعنى آخر هي النواحي التطبيقية للعلم وما يرتبط بها من آلات وأجهزة ومنتجات، ومن الخطأ أن ننظر إلى التكنولوجيا على أنها الأجهزة والأدوات فقط وإهمال عملية التطبيق ذات الأهمية الأساسية للتكنولوجيا. ويبقى مفهوم تقنية التعليم غير واضح لدى الكثير من الناس، فبعضهم مازال يعرف تقنية التعليم في إطار الوسائل السمعية البصرية وآخرون يركزون على التعليم المبرمج ونواتج التعلم السلوكية، وبعضهم الآخر يؤكد على المنتجات التقنية، فيما يركز أخرون على مفهوم العملية، بينما المعنى الواسع لتقنية التعليم هو أنها نظرية ومجال ومهنة؛ نظرية حول كيفية التعرف على مشكلات التعلم الإنساني وحلها، ومجال يعمل على تطبيق المبادئ النظرية في حل تلك المشكلات، ومهنة يعمل ممارسوها ضمن معايير خاصة ويؤدون واجبات معينة، ويشتركون في بناء مكونات المجال، ولهذا فإن الأساس المهني لتقنية التعليم، إذا، يعتمد على النظرية والتطبيق(الرؤوف: 2014). ولهذا فقد أولت استراتيجية التعليم العالي في المملكة أهمية قصوى وذلك من خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة في التعليم العالي للإستفادة من أحدث التقنيات في تكنولوجيا التعليم للإرتقاء بقطاع التعليم العالي في البحرين. فتكنولوجيا التعليم العالي العالمية تتطور بسرعة لذلك يجب على البحرين الاستفادة من هذه التقنيات الحديثة والابتكارات

العالمية في مجال التعليم العالي للتعجيل في عملية الإصلاح حيث أن هذه الابتكارات قد ساهمت في تقديم تعليم عالي مرموق وعملت على تحسين أساليب إيصال المعلومة والحفاظ على جودة التعليم .

فمع تزايد الطلب على التعليم العالي فقد زادت وتيرة الحاجة لكفاءات ومهارات متميزة محلية كي تنهض بهذا القطاع المهم، إذ أن التكنولوجيا الفعالة مهمة في تحسين التعليم من خلال جعل المتعلمين أكثر تفاعلا وتساعد في العملية التعليمية بشكل فردي، وتسهل التعاون بين الطالب والمعلم والمساعدة في تحسين الأداء التدريسي والمهارات تلقائيا، فاستخدام التكنولوجيا سيضع اعتبارات تنظيمية للتعليم العالي في مملكة البحرين.

لقد ساهمت تلك المبادئ في تسهيل عملية التعليم والتعلم في المؤسسات التعليمية التي تُعنى بالتعليم العالي في مملكة البحرين حيث أن أغلب تلك المؤسسات إن لم تكن جميعها كانت تسير على نهج تلك المبادئ الاستراتيجية للتعليم العالي في المملكة مما ساهم على تطوير التعليم الألكتروني في الظروف العادية من خلال استخدامه جنباً إلى جنب مع التعليم التقليدي العادي، حيث كانت تلك المؤسسات مجهزة ببنية تحتية جيدة من حيث مختبرات الحاسوب أو من حيث البرامج التعليمية الألكترونية المطبقة فيها، مما ساعد على تجاوز الأزمة التي خلفتها الجائحة بعد فترة بسيطة جداً ومكنها من المحافظة على انتظام العملية التعليمية كما لو لم يكن هناك أي مستجد أبداً من خلال توظيف برمجيات التعليم عن بُعد المعدة مسبقاً، وتهيئة كوادر متخصصة لتقديم الدعم والمساندة سواء للأساتذة أم للطلبة على حد سواء ضمنت تمكنهم من استخدام تلك التقنيات بشكل سلس وفعال. غير أن ما يمكن قوله هنا أن تلك الجائحة وهذه الطريقة المبتكرة في التعليم قد غيرت نوعاً ما من استراتيجيات التعليم والتعلم مع الحفاظ على الحد الأدنى على الأقل من مخرجات العملية التعليمية عموماً، وهو ما سنبحثه بالتفصيل في المبحث القادم عندما نتكلم عن تجربة جامعة المملكة بهذا الخصوص.

ولهذا فقد وجدنا أن توظيف التكنولوجيا الحديثة في التعليم العالي ومزج التقنية بالتعليم قد حقق فوائد جمة للتعليم العالي كانت قد تضمنتها بالأساس الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في مملكة البحرين أهمها (موقع الكتروني: ص5):

1- توفير حلول مبتكرة وأكثر فعالية وبتكلفة أقل للتحول نحو اقتصاد المعرفة.

2- تحسين مخرجات التعليم والتعلم.

3- المشاركة الفعالة بين جميع الفئات المستفيدة من خلال استخدام الوسائل الحديثة والأجهزة الذكية.

إن التكنولوجيا بالتأكيد ستساهم في دمج مصادر التعليم وتساعد على التعلم وتطوير المهارات الفردية غير أن ذلك يحتاج إلى مجموعة من العناصر المتفاعلة التي ينبغي توافرها جميعاً أو توافر معظمها لكي تتحقق فلسفة التعليم الألكتروني، ومن أهم هذه العناصر الآتية: (الشهراني: 1430هـ).

1- المتعلم الألكتروني:

ويقصد بالمتعلم الإلكتروني الطالب الذي يتعلم من خلال أسلوب التعليم والتعلم الإلكتروني.

2- المعلم الألكتروني:

وهو المعلم الذي يشرف على عملية التعليم الألكتروني ويتفاعل مع المتعلمين ويوجه تعلمهم ويقيم أدائهم.

3- الفصل الدراسي الألكتروني:

ويقصد بالفصول الدراسية الإلكترونية القاعات الدراسية التي تم تجهيزها ببعض الأجهزة والوسائل التي تخدم عملية التعليم والتعلم الألكتروني.

4- الكتاب الألكتروني:

الكتاب الألكتروني هو المقرر التعليمي المشابه للكتاب المدرسي المعروف، إلا انه يختلف في شكله ويتفوق عليه في محتواه، إذ قد يشتمل على نصوص مكتوبة وصور ومقاطع فيديو تجعل المحتوى التعليمي أكثر متعة وأوضح للطالب ويمكن أن يكون الكتاب الألكتروني موجوداً على صفحات الإنترنت أو منسوخ على اسطوانة ممغنطة.

5- المجلات الألكترونية:

ويتم في المجلات الإلكترونية جمع عدد من المقالات والنصوص والصور والمشاهد التي تخدم موضوعاً علمياً بحيث تنشر من خلال الشبكة العالمية الإنترنت أو على اسطوانة ممغنطة.

6- المكتبات الألكترونية:

المكتبة عنصر مهم في التعليم الجامعي، ومن هذا المنطلق فإن من العناصر المهمة للتعليم الإلكتروني المكتبة الإلكترونية، والتي يتم من خلالها تقديم محتوى كبير من المجلات والكتب الإلكترونية التي يمكن تصفحها من خلال الإنترنت أو من خلال الحصول على أجزاء منها من خلال زيارة المكتبة الإلكترونية.

7- البريد الألكتروني:

وهو وسيلة مهمة وفعالة في التعليم الإلكتروني، حيث يتم من خلاله التواصل بالرسائل الإلكترونية بين الطلاب بعضهم البعض، وكذا بينهم وبين معلميهم، وأيضا التواصل بين المؤسسات التعليمية والبحثية المختلفة.

8- المؤتمرات التعليمية الألكترونية:

إن المؤتمرات التي تمس موضوعات تهم الطلاب والباحثين أمر يهتم به التعليم ويخصص له قدر من الإمكانات المادية والبشرية ويأخذ قدراً كبيراً من التنسيق، إلا أن التقنية وكأحد تطبيقاها في التعليم يمكن أن تسهل عقد مؤتمر تعليمي علمي يضم متحدثين وخبراء وحضور من بلدان مختلفة ، ليحقق القدر الأكبر من الانتشار والفائدة وذلك

من خلال شبكة الإنترنت، إذ يكون كل من المتحدثين في جامعته أو حتى في منزله وكذلك الطلاب أو المهتمين قد يكونون في قاعة تبعد عنه آلاف الكيلومترات، أو حتى في منازلهم، وهذه خدمة مهمة يتيحها التعليم الإلكتروني

9- الفصول الافتراضية:

هي عبارة عن فصول تخيلية تحاكي الفصول الحقيقية، يتم برمجتها ووضعها على صفحة خاصة على الإنترنت، بحيث يحضر الطلاب والمعلم في وقت محدد ويتم التفاعل فيما بينهم الكترونياً.

المبحث الثالث

الاستراتيجيات المستخدمة في التعليم في جامعة المملكة في ظل جائحة كورونا

هل أعادت الجائحة صياغة أولويات استراتيجيات التعليم العالي؟ سؤال لطالما تم طرحه في أغلب مؤسسات التعليم العالي والمنتديات والورش والمؤتمرات التي عقدت بعد انتشار جائحة كورونا. إجابة هذا السؤال شائكة ومعقدة وتحتاج للتعرف على تلك الأولويات في الظروف العادية وهل سببت الجائحة تغييراً جوهرياً فيها؟ أم أنها أعادت مجرد صياغتها وترتيبها من جديد وفق الظروف الجديدة التي مر بها التعليم العالي حاله حال بقية القطاعات الخدمية الأخرى في مجتمعاتنا الحديثة؟ وجامعة المملكة كونها إحدى تلك المؤسسات التي تقدم خدمة التعليم العالي لشريحة واسعة من الطلبة وفي تخصصات متعددة فإنها بالتأكيد تأثرت بالجائحة كما تأثرت غيرها، ولكن السؤال الذي يثار هنا هو ما مدى ذلك التأثر؟ وهل أنه ألقى بظلاله على إعادة صياغة وترتيب أولويات استراتيجيات التعليم؟ هذا ما سنتعرف عليه في هذا المبحث والذي سنقسمه إلى مطلبين نتناول في أولهما توظيف التقنيات الحديثة في التعليم الألكتروني، بينما نبحث في ثانيهما استراتيجيات التعليم في جامعة المملكة بعد جائحة كورونا.

المطلب الأول

توظيف التقنيات الحديثة في التعليم الألكتروني

لقد سعت جامعة المملكة على إيجاد نظام إدارة المعلومات بشكل يتلاءم واحتياجات البرامج الدراسية المطروحة فيها متضمناً قواعد بيانات ساعدت على صنع واتخاذ قرارات مستنيرة جابهت بها بشكل فعال الجائحة لأنها مطبقة بالفعل لديها إن لم تكن جميعها بل أغلبها قبل تلك الجائحة، فالجامعة قد وفرت بنية تحتية تكنولوجية قبل الجائحة، فأبنية الجامعة مغطاة بالكامل بشبكة الأنترنيت (Wi-Fi) والذي يستفيد منه الأساتذة والطلبة والموظفون على حد سواء. حيث يعد التعليم الإلكتروني جزءاً مهماً أكدت عليه سياسة التعليم والتعلم في الجامعة، حيث توفر الجامعة البنية التحتية المادية الحديثة التي تدعم عملية التعلم وتشمل الموارد الألكترونية ومرافق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن ذلك الأخذ بنظام التعليم الالكتروني (LMS learning management system) والذي يسمح بتقديم الأنشطة التعليمية عبر الانترنت من خلال هذا النظام، مثل المحاضرات والتكليفات والمناقشات وغيرها من الأنشطة، وهذا النظام يدعم بلا شك تحقيق مخرجات التعلم وتطوير قدرات ومهارات الطلاب

المختلفة. وعلى ذلك فقد كانت جميع الموارد المادية متاحة بشكل مناسب لتنفيذ البرامج الدراسية التي تطرحها الجامعة ومن أهمها:

1- نظام البوابة الألكترونية:

هو نظام إلكتروني يسمح لمقدم الطلب تسجيل طلب الالتحاق بالجامعة وبعد استيفاءه متطلبات وشروط القبول يقبل كطالب مستجد. وباستطاعة الطالب من خلال البوابة الإلكترونية استعراض معلوماته الشخصية والأكاديمية في أي وقت، بالإضافة إلى تسجيل المقررات الدراسية، ودفع الرسوم الدراسية من خلالها. كما أن للبوابة الإلكترونية دور كبير في تفعيل دور المرشد الأكاديمي لمساعدة الطالب في اختيار المواد الدراسية وتتبع وضع الطالب أكاديمياً. كما يحتوي النظام على عدد من التقارير المهمة للطالب وللمرشد الأكاديمي كتقرير تقدم الطالب الأكاديمي وتتبع الخطة الدراسية وعرض الدرجات الفصلية والتراكمية ومتابعة الغيابات وغيرها، وكل ذلك يسهم في مساعدة ودعم الطالب وتأمين احتياجاته التعليمية.

2- ميكروسوفت تيمز

هو تطبيق يسهل تفعيل الصف الإلكتروني ويمكّن الطالب الالتحاق بصفه وحضور المحاضرات مع أقرانه والتفاعل مع المدرس وزملائه من أي مكان. فمنذ بدء تعليق الدراسة في الجامعات والمدارس منذ بداية مارس 2020 فقد قررت الجامعة البدء في التعليم عن بعد باستخدام البث المباشر التفاعلي على المنصة الالكترونية Microsoft Teams والذي يوجد ضمن باقة Office 365 بما يحقق المساعدة والدعم اللازمين للطالب في التعليم.

3- نظام التعلم الألكتروني LMS

هو نظام لاصفي يحتوي على المقررات الدراسية التي سجلها الطالب في الفصل، ومن خلاله يتمكن الطالب من الوصول الى مواده التعليمية وتقديم الواجبات والإجابة على الامتحانات ومراقبة تطوره العلمي في كل مقرر على حدة، كذلك بإمكان الطالب التواصل من أعضاء الهيئة التدريسية، وغيرها من المميزات. كما وفرت الجامعة منصة للتعلم الألكتروني التي تستخدم في توثيق جميع التفاعلات وتبادل أدوات التدريس والتقييم بين الطلاب وعضو هيئة التدريس، حيث يتم دعم الطلاب فيها في جميع احتياجاتهم من دعم فني أو إرشادي أو للتواصل مع أحد أفراد الجامعة.

4- المكتبة الألكترونية:

تشترك مكتبة الجامعة في 12 قاعدة بيانات عالمية تغطي موضوعات إدارة الأعمال، والهندسة المعمارية والقانون، كما أنها توفر 25 وصلة مباشرة مفتوحة للوصول إلى المصادر الإلكترونية للموضوعات المتعلقة بالقانون، والأعمال التجارية والهندسة المعمارية.، ويمكن الوصول إلى هذه القواعد والمصادر الإلكترونية عن طريق بوابة المكتبة الإلكترونية ضمن صفحة الجامعة على الإنترنت. كذلك توفر المكتبة عدداً من المجلات

الألكترونية في مختلف الموضوعات على موقع المكتبة الإلكتروني للأعضاء المسجلين في المكتبة، فضلاً عن توفير أكثر من 623000 كتاباً إلكترونياً في مختلف التخصصات، ويمكن الوصول إليها عن طريق بوابة المكتبة الألكترونية.

هذا التوظيف للتقنيات الحديثة سلكته الجامعة وطبقته قبل الجائحة حيث كان التعليم الألكتروني يمثل محوراً مهماً من محاور العملية التعليمة فيها جنباً إلى جنب مع التعليم التقليدي، حيث كان التعليم الألكتروني مسانداً له من حيث التواصل مع الطلبة وإرشادهم الأكاديمي ومتابعة الطلبة المتعثرين وتسجيل المقررات الدراسية لكل فصل دراسي، هذا فضلاً عن الجوانب الأكاديمية المتعلقة بتنزيل المحاضرات والاختبارات والمواد التعليمية في الموقع الخاص بنظام التعليم الألكتروني (lms) فضلاً عن التكليفات والواجبات المنزلية وغير الصفية وحتى خطط الدرس الأسبوعية وغيرها. وهذا ما ساعد في سرعة تجاوز التوقف الطارئ للدراسة في نهاية شهر فبراير من عام 2020 حيث لم تطل فترة التوقف لأكثر من أسبوع فعادت الدراسة في بداية شهر مارس من خلال الاستمرار بنظام التعليم الألكتروني مع التعليم عن بعد بدلاً عن التعليم الحضوري، فبدأت الجامعة بالتوسع في التعليم الألكتروني دون أن يكون مستحدثاً لم تعرفه أو تطبقه من قبل.

المطلب الثاني

استراتيجيات التعليم في جامعة المملكة بعد جائحة كورونا

من الضروري أن تضمن آليات التدريس والأنشطة التعليمية التي يشارك فيها الطلبة أن يكتسب الطالب المعرفة والفهم والمهارات القابلة للتحويل التي تتناسب مع الموضوع والمستوى الذي يدرس فيه الطلبة وفي هذه العملية يعتمد مدرس المقرر الدراسي على تقنيات وأساليب مختلفة تتناسب مع الموضوع الذي يتم دراسته ويضمن معالجة مخرجات التعلم لكل مقرر وبرنامج بشكل كامل. ولهذا فإن أحد المبادئ الأساسية في التدريس في أي برنامج دراسي هو أن تتمحور مناهج التدريس المستخدمة حول المتعلمين لتشجيعهم على تطوير مهاراتهم في التعلم الذاتي ليصبحوا متعلمين مدى الحياة من خلال مجموعة من الأساليب والوسائل التعليمية التي ترسمها استراتيجية التعلم والتعليم لأي مؤسسة تعليمية. وعلى هذا الأساس انطلقت جامعة المملكة في وضع استراتيجيتها التعليمية، حيث تدرك الجامعة أهمية تطوير المتعلمين من خلال نهج منظم لإكسابهم المهارات والمعرفة التي يحتاجون إليها لإتقان تخصص معين وبالتالي فإن الجامعة مسؤولة عن ضمان أن البرامج مصممة بحيث يتم التعلم من خلال بناء المزيد من المعرفة والمهارات كلما يتقدم الطالب في البرنامج الدراسي حيث سيمكن ذلك الطلبة من تحقيق مخرجات التعلم المقصودة من البرنامج. ولذلك تطمح الجامعة إلى توفير مجموعة مناسبة من استراتيجيات التعليم والتعلم التي يتم تطويرها والموافقة عليها كجزء من مراجعة وتطوير البرامج، حيث اعتمدت الجامعة على عدد من استراتيجيات التعليم والتعلم الأكثر شيوعاً قبل جائحة كورونا نذكرها في الآتي ثم نبين كيف تم التعامل معها بعد انتشار الجائحة: (موقع الالكتروني).

1- المحاضرة:

وهي شكل من أشكال الكلام أو العرض الذي يقدمه أحد أعضاء هيأة التدريس وتعّد من أهم طرق التدريس كما أنها تعتبر فعالة لأنها تغطي مجموعة واسعة من المواد بطريقة منظمة ويتم تحسين ذلك باستخدام الدعم المرئي ومجموعة متنوعة من الأمثلة ويتم إشراك الطلبة في عملية التعلم من خلال تشجيع مدرس المقرر الدراسي على استخدام الأسئلة (سواء داخل المحاضرة أو في نهاية المحاصرة) وكذلك تطوير فهمهم لمضمون المقرر.

2- الحلقات الدراسية:

يتم استخدام الحلقات الدراسية لزيادة مشاركة الطلبة في تعلمهم ومنحهم الفرصة لسماع وتبادل مجموعة واسعة من وجهات النظر والحجج، ويجب أن يقضي عضو هيئة التدريس وقتاً كافيا في التحضير للحلقة الدراسية ويحتاج إلى توجيه المناقشة للتأكد من أنها تغطي جميع النقاط المهمة وبأنها تتعلق بموضوع الدراسة.

3- العمل التطبيقي

يتم استخدام العمل التطبيقي، كما هو الحال في المختبرات والمحكمة الصورية حسب الضرورة في المقرر لتطوير المهارات العملية للطلبة والسماح لهم في العمل خطوة بخطوة من خلال إجراءات معينة لغرض التمكن من هذه العملية، حيث يجب على مدرس المقرر إعداد خطة منظمة لضمان أن الطلبة يمكنهم القيام بمهام معينة بنجاح وفي الوقت المخصص.

4- الدروس الفردية

توفر الدروس الفردية فرصة للطلبة لاكتساب فهم عميق من خلال المناقشة مع المدرس، حيث تساعد هذه الأسئلة مدرس المقرر الدراسي على تحديد وتصحيح المفاهيم الخاطئة أو فشل المطالب في فهم مواضيع أو أفكار معينة.

5- دراسة الحالة

تعتبر طريقة جيدة لتشجيع التفكير النقدي وحل المشكلات والمهارات الإبداعية من خلال إعطاء الطلبة حالة حقيقية أو وهمية بما يتناسب مع المقرر الدراسي ويجب عليهم تشخيص المشكلة وتحديد أهم القضايا وتقديم الحلول. وتوفر دراسة الحالة الفرصة للطلبة للتفكير بشكل نقدي وتحليلي ولتطوير فهمهم بأنه ليس هنالك في الضرورة " إجابة صحيحة" أو حل واحد لمعالجة أو حل مشكلة ما، إذ قد يكون للطلبة مجموعة متنوعة من وجهات النظر او الإجابات المتضاربة.

6- محاضرة الضيف

تأخذ محاصرة الشيف شكل عرض تقديمي حول موضوع معين متعلق بالمقرر الدراسي ويتم إجراؤها بواسطة ضيف من الأكاديميين أو من ذوي المهن حيث يمكنه استخدام مجموعة متنوعة من أدوات التدريس لنقل المعرفة للطلبة والحضور الآخرين.

7- لعب الأدوار

يخدم تمثيل الدور العديد من الأغراض كونه أداة تعليمية تشجع على تطوير الخيال والمهارات الاجتماعية والعمل الجماعي. ويتم تنفيذه كطريقة فعالة تعمل على زيادة مشاركة الطلبة في عملية التعليم والتعلم، ومن خلالها يقوم مدرس المقرر الدراسي بإعداد موقف واقعي أو خيالي مناسب لموضوع المقرر ويتضمن التفاعل والمناقشة بين عدد من الطلبة حيث يأخذ كل طالب دوراً معيناً بينما يقوم مدرس المقرر بمراقبة عمل الطلبة ويقوم بتقييم إلى أي مدى ينجح الطلبة في تمثيل أدوارهم كما هو الحال في الحاكمة الصورية في كلية الحقوق.

8- المشروع

يتم تنفيذ المشروع لغرض تزويد الطلبة بفرصة التفكير بشكل مستقل وتطوير قدراتهم الإبداعية ومهارات حل المشاكل لديهم تحت إشراف مدرس المقرر الدراسي. وقد يتم تحديد المشروع لأحد الطلبة أو لمجموعة منهم لتطوير العمل الجماعي ومهارات القيادة من خلال التعامل مع المشاريع واسعة النطاق.

9- زيارة خارج موقع الحرم الجامعي

تسمح زيارة الموقع الخارجي للطلبة مشاهدة ومعاينة موضوعات متعلقة بمقررات دراسية في سياق واقعي بعيداً عن بيئة الحرم الجامعي وبالتالي تعزيز تجربة التعلم لديهم كما هو الحال في زيارة الشركات ذات الصلة بالصناعة والوزارات والحاكم والمشاريع النموذجية والمواقع الطبيعية إعتماداً على نوع الدراسة.

10- التدريب العملي

وفق هذا يتلقى الطالب قبل تخرجه تدريباً عملياً في إحدى جهات العمل الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بتخصصه يتلقى من خلالها تدريباً عملياً وواقعياً لما تم تلقيه من مهارات ومعارف نظرية خلال فترة دراسته في الجامعة، حيث يتم إعداد خطة التدريب من قبل المرشد الأكاديمي في الجامعة بالتعاون مع المشرف الميداني في مكان العمل ويتم بعدها التنسيق حول كيفية التدريب ومدى استجابة الطالب له.

11- مشروع التخرج.

ويتم ذلك من خلال كتابة بحوث التخرج والمشاريع التي يقدمها الطالب قبل تخرجه تحت إشراف أحد مدرسي المقرر من ذوي التخصص بذلك المشروع.

والسؤال الذي يثار هنا هل اتبعت الجامعة ذات الاستراتيجيات السابقة بعد الجائحة؟ أم أنها غيرتها بما يتلاءم والتعليم الألكتروني عن بعد؟

لقد حاولت الجامعة من خلال لجنة الطوارئ التي شكلت فيها لمواجهة الجائحة أن تحافظ على تلك الاستراتيجيات التعليمية بما يتناسب مع الظرف الصحي الجديد، وفعلاً اتخذت العديد من القرارات التي تهدف الى مواجهة الجائحة. فاتخذت قراراً عاجلاً بالاستمرار بالدراسة بعد أسبوع واحد فقط من توقفها سبقت به نظيراتها، حيث أخذت المحاضرات طابعاً جديداً وهو أسلوب التعليم عن بُعد من خلال استخدام برنامج (المايكروسوفت تييمز) وهي عبارة عن محاضرات تفاعلية تبث بشكل مباشر مع الصف الدراسي وحسب الجدول المعتاد ويتم تسجيل المحاضرة وتنزيلها على نظام التعليم الألكتروني lms لغرض إطلاع الطلبة الغائبين عليها وكذلك الاستفادة منها من قبل جميع الطلبة للعودة إليها في أي وقت، ولا تفرق هذه المحاضرات عن المحاضرات العادية سوى من حيث أنها تكون عن بُعد فالمناقشات والأسئلة التفاعلية والمشاركة الصفية وغيرها هي ذاته في المحاضرات الوجاهية الحضورية. كما واستمرت بعد ذلك الحلقات الدراسية من خلال تخصيص بعض المحاضرات لعمل تلك الحلقات حيث يقوم الأستاذ بطرح إحدى موضوعات المقرر كإشكالية ومن ثم يفتح النقاش فيها من قبل مجموع الطلبة في الصف وأيضاً بشكل أونلاين. كما وتم عمل محاكمات صورية أونلاين وتم تحكيمها من قبل مجموع من الأساتذة بعد توزيع الأدوار على الطلبة. أما بحوث التخرج والتدريب العملي فحافظت الجامعة عليه كذلك من خلال الاعتماد على المصادر الالكترونية التي وفرتها مكتبة الجامعة من اتاحتها للمكتبات الألكترونية للطلبة. أما الزيارات الميدانية فتمت كذلك افتراضياً عن بُعد من خلال التنسيق مع جهات خارجية من خلال اتاحة الفرصة للطلبة باستعراض عمل تلك الجهات كما حصل مع بعض المحاكم والجهات الحقوقية بالنسبة لكلية الحقوق.

لكن السؤال الذي يثار هنا هو كيفية إجراء التقييم والتقويم للطلبة؟ وكيفية الحفاظ على سرية الاختبارات وتدقيقها؟ وما الوسائل التي اتخذتها الجامعة لمنع الغش؟

إبتداءاً من غير الممكن إجراء اختبارات حضورية وبالتالي أقيمت كل الاختبارات على شكل اختبارات الكترونية عن بعد، حيث اتخذت الجامعة عدة وسائل لمنع الغش أبرزها تحديد مدة الإختبار بساعة واحدة فقط يؤدى فيه الإختبار بكل مركزي من قبل جميع الطلبة. أما الاسئلة فإنها تكون على نماذج ثلاثة كل نموذج يتكون من عدد من الأسئلة لا يقل عن (10) أسئلة يقسم الطلاب بشكل عشوائي عليها حيث توجد ميزة في النظام الألكتروني يتيح ذلك، وبذلك نضمن عدم وحدة الأسئلة لجميع الطلاب، بعدها يتم عرض الأسئلة أيضاً بشكل عشوائي لكل طالب فلا تظهر له الأسئلة كما تظهر للآخرين وهكذا. كذلك فإن الأسئلة التي تتضمن إختيار من متعدد فإن الإختيارات تظهر كذلك بشكل عشوائي لكل طالب مختلفة عن طالب آخر من حيث الترتيب وهكذا، فضلاً عن توجيه الأساتذة بوضع أسئلة تحتاج إلى تفكير ووقت معين للحل. هذه الإجراءات ساعدت نوعاً ما بمكافحة الغش والقضاء عليه وتم التحقق من ذلك من خلال إجابات الطلاب ودرجاتهم. كما قامت الجامعة في وقت الجائحة

بالإستمرار بعقد الورش والندوات واستضافة المحاضرين الخارجيين وتأهيل الطلبة الخريجين من خلال برامج التعليم المستمر.

لقد كانت جامعة المملكة من أوائل المؤسسات التعليمية التي انتقلت بالتعليم التقليدي إلى التعليم الألكتروني الذي لم يكن غريباً على الجامعة على اعتبار أنها قد خطت خطوات كبيرة في ظل الظروف العادية في استخدام الوسائل التقنية الحديثة وربطها بالتعليم من خلال استخدام برامج مختلفة للتعليم الالكتروني الذي كان مصاحباً للتعليم التقليدي العادي، ولهذا فلم يتعد الغلق بعد الجائحة إلا أياماً محدودة وعادت الحياة التعليمية من جديد من خلال تسخير البنية التحتية والمصادر المعرفية وموارد تقنية المعلومات للانتقال الى التعليم الالكتروني عن بعد بشكل كامل، دون الإخلال بضمان جودته وفعاليته مبتغية أيضاً من خلال ذلك إلى تحقيق المخرجات التعليمية لمختلف برامجها الدراسية وملتزمة في الوقت ذاته بتنفيذ الخطط الإحترازية التي فرضها الفريق الوطني لمواجهة فيروس كورونا.

الخـــــــاتمة

لقد خطت مملكة البحرين بصورة عامة وجامعة المملكة بشكل خاص خطوات مهمة وفعالة لمواجهة جائحة كورونا من خلال الحفاظ على أهم استراتيجيات التعليم فيها دونما الإنتقاص أو التقليل من تحقيق المخرجات التعليمية وتحقيق مواصفات البرامج الدراسية والمواصفات التي يجب تحقيقها في طلبة الجامعة وخريجيها. وبعد أن انتهينا من بحثنا هذا توصلنا إلى عدة نتائج وتوصيات أهمها الآتي:

أولاً – النتائج:

1– يقصد بالتعليم الألكتروني "التعليم الذي تستخدم فيه الوسائل التقنية الحديثة من أجهزة حاسوب أو أجهزة ذكية أو الشبكة الألكترونية (الأنترنت) أو غيرها في التعليم سواء كان الغرض منها دمج التقنية الألكترونية الحديثة بالتعليم أو بالاستعاضة بها عن طرق التعليم التقليدية التي تتحقق من خلال حضور فعلي للطالب إلى المؤسسة التعليمية".

2– تضمنت إستراتيجية التعليم العالي في مملكة البحرين مبادئ مهمة الغرض منها إعداد قطاع التعليم العالي بحيث يستجيب للأولويات الإقليمية والوطنية الحالية والمستقبلية.

3– لقد أولت استراتيجية التعليم العالي في المملكة أهمية قصوى وذلك من خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة في التعليم العالي للإستفادة من أحدث التقنيات في تكنولوجيا التعليم للإرتقاء بقطاع التعليم العالي في البحرين.

4– سعت جامعة المملكة على إيجاد نظام إدارة المعلومات بشكل يتلائم وإحتياجات البرامج الدراسية المطروحة فيها متضمناً قواعد بيانات ساعدت على صنع واتخاذ قرارات مستنيرة جابهت بها بشكل فعال الجائحة.

5- جامعة المملكة من أوائل المؤسسات التعليمية التي انتقلت بالتعليم التقليدي إلى التعليم الألكتروني مراعية في ذلك تحقيق المخرجات التعليمية لمختلف برامجها الدراسية وملتزمة في الوقت ذاته بتنفيذ الخطط الإحترازية التي فرضها الفريق الوطني لمواجهة فيروس كورونا.

ثانياً - التوصيات:

1- توصي الدراسة إلى تخصيص وتمويل مراكز هدفها تعزيز التعليم العالي في أوقات الأزمات سواء أكانت صحية أو غيرها الحالية والمستقبلية من خلال إعادة بناء البنية التحتية لمؤسسات التعليم العالي.

2- نوصي أن تقوم الجامعات بتعزيز البنية التحتية الألكترونية لها سواء أكانت مختبرات حاسوب أو موظفين أو برامج ألكترونية أو مصادر معرفية وغيرها.

3- نوصي بتعزيز الموارد البشرية لمؤسسات التعليم العالي التي لديها خبرة في إدارة التعليم الألكتروني وتنمية مهارات الكوادر التعليمية والإدارية في ذلك.

4- تعزيز أنظمة الحوكمة لدى مؤسسات التعليم العالي بما يتلاءم مع كيفية التعامل مع الأزمات.

المـــــــراجع

1- حليمة الزاحي، التعليم الألكتروني بالجامعة الجزائرية مقومات التجسيد وعوائق التطبيق، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري – قسنطينة، الجزائر، 2012.

2- د. سحر سالم أبو شخيدم وآخرون، فاعلية التعليم الألكتروني في ظل انتشار فيروس كورونا من وجهة نظر المدرسين في جامعة فلسطين التقنية، بحث منشور في المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 21، تموز 2020.

3- صلاح عبد السلام ضو، تحديات تطبيق التعليم الألكتروني في مؤسسات التعليم الليبية في ظل الأزمات (جائحة كورونا)، بحث مقدم لأعمال المؤتمر العلمي الدولي الافتراضي الأول حول جائحة كورونا الواقع والمستقبل الاقتصادي والسياسي لدول حوض المتوسط.

4- د. طارق عبد الرؤوف، التعليم الالكتروني والتعليم الافتراضي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1، 2014.

5- لي آيزر شلوسر ومايكل سيمونسن، نظريات التعلم عن بعد ومصطلحات التعليم الالكتروني، ترجمة د. نبيل جاد عزمي، مكتبة بيروت، مسقط، الطبعة الثانية، 2015.

6- مشاعل عبد العزيز، واقع استخدام التعليم الالكتروني في مدارس المملكة الاهلية بمدينة الرياض، رسالة ماجستير، كلية الاداب ، جامعة الملك سعود، 1429هـ.

7- ناصر الشهراني، مطالب استخدام التعليم الألكتروني في تدريس العلوم الطبيعية بالتعليم العالي، اطروحة دكتوراه، كلية التربية – جامعة أم القرى، 1430هـ.

8- التعليم عن بعد، دليل لصانعي السياسات في التعليم الاكاديمي والمهني والتقني، مركز الملك سلمان، المملكة العربية السعودية، منظمة الامم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة (اليونسكو)، متاح على الموقع الألكتروني للمنظمة.

9- الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في ممكلة البحرين 2014 – 2024 متاح على الموقع الألكتروني http://www.moedu.gov.bh/hec/page.aspx?page_key=HE_Strategies&lang=ar

10- اللائحة الخاصة بسياسة التعليم والتعلم المؤرخة في سنة 2018 والتي يعمل بها حالياً في جامعة المملكة.